تمهيـــــــد :

يشير الدستور التركي إلى أن النظام السياسي في تركيا جمهوري ديمقراطـــي برلمـــاني علمـــاني ، أمـــا المؤسسات الدستورية في البلاد فهي تتوزع على السلطة التشريعية التي تتمثل بالجمعيـــة الوطنيـــة " البرلمـــان" السلطة التنفيذية وتتمثل برئيس الجمهورية ومجلس الوزراء ، السلطة القضائية وتنقسم إلى ثلاث فئـــات هـــي القضاء العدلي ، والقضاء الإداري ، و القضاء الخاص وتدخل المحاكم العسكرية ضمن نطاق القضاء العسكري وتمثل المحكمة الدستورية السلطة القضائية العليا .

ومما يجدر الحديث عنه أن الجيل الذي يمثله الشباب في حزب العدالة و التنمية وهو الجيـــل الثالـــث في الحركة الإسلامية التركية وهم يعبرون عما يطلق عليه الإسلام المدني بمعنى أنهم لا يريدون فرض قواعد الإسلام من أعلى و إنما يقفون على مستوى واحد مع الآخر ومن ثم فإن قواعد الحـــوار و التفـــاوض و الوصـــول إلى الحلول الوسطى هي التي ينطلقون منها في سياستهم وهي سبيلهم إلى الحكم وليس إستخدام القسر و الإملاء و الهيمنة و يمكن أن يكونوا أي جيل أردوغان ، وغول و أوغلو يشكلون كمالية بثوب إسلامي وقد تبنى حزب العدالة و التنمية ما يطلق عليه سياسة " الديمقراطية المحافظة" التي هي مزيج من نظـــام سياســـي و إجتمـــاعي توفيقي تنسجم فيه الحداثة و التراث من جانب ، و القيم الإنسانية و العقلانية مع الميراث الفكري الإســـلامي من جانب آخر فهي تقبل التجديد ولا ترفض القديم و المحلي وتحترم الآخر وتـــؤمن بالخصوصـــية الفرديـــة ، وترفض الخطاب السياسي القائم على الثنائيات.

المبحث الأول: الأحزاب السياسية الموجودة في تركيا

أولا – جذور الأحزاب السياسية في تركية :

تعتبر جمعية الاتحاد والترقي أهم الأحزاب أو بالتحديد الجمعيات التي ساعدت على انهيار الدولة العثمانية مع بزوغ نجم القرن العشرين انصهرت التيارات الفكرية والقومية في بوتقة جمعية سرية استولت علي الحكم في فترة وجيزة فقد ظهرت هذه الجمعية في" سالونيك " وكانت جمهرة أعضائها من الموظفين والضباط , كما كان عدد اليهود والماسون بها كبيرا .

وبعدما وصلت جمعية الاتحاد والترقي إلى الحكم زادت المعارضة وطالبت باللامركزية والعودة إلى مبادئ الدين الحنيف في الحكم وتمثل ذلك في حزب الأحرار الذي اعتمد على اليونان والأرمن وهاجم سياسة التتريك وتواكبت الأحداث إلى أن حدثت انقلابات في 13 أفريل 1909 وهزيمة جمعية الاتحاد والترقي ورويدا رويدا عادت جمعية الاتحاد والترقي مرة ثانية إلى الظهور وسرعان ما نظمت صفوفها , وصممت على العودة إلي الحكم بتضافر ودعم اليهود من ناحية والجيش من ناحية أخرى , ومن ثم استطاع الجيش أن يقضي على عساكر السلطان ويستولي على اسطنبول وبعدها استصدر المجلس فتوى بخلع السلطان " عبد الحميد " وتنصيب أخيه الأمير " محمد رشاد " الذي يلقب بـ " محمد الخامس "(1909-1918).

و لم تحن سنة 1908 إلا وقد أصبحت جمعية الاتحاد والترقي مسئولة عن إدارة البلاد والتعامل مع السياسة من قرب ومن بعد وقد أدى ذلك إلى إغلاق أحزاب الأحرار بعد عام 1909 وحزب الاتحاد المحمدي وحزب فدائيي الأمة وحزب الهيئة العثمانية المثقفة وكانت كلها تجعل من الدين الإسلامي أساس برامجها السياسية .

وبعد جانفي 1913 اجتمعت الهيئة العامة للاتحاد والترقي وقررت تحويلها من جمعية سرية إلى حزب سياسي استطاع أن يحتفظ بالسلطة إلى سنة 1918 ولقد كان العامل المشترك بين الأحزاب[1]،

[1] – محمد نور الدين ، **تركيا الجمهورية الحائرة** ، بيروت : مركز الدراسات الإستراتيجية و البحوث ، 1998 ، ص 11.

والجماعات المعارضة هو البحث عن مخلص ومخرج للإمبراطورية العثمانية من تخلفها والحيلولة دون انهيارها وعلى الرغم من التقارب بين المحافظين والإسلاميين إلا أنهم انقسموا إلى تيارين رئيسين من ناحية التجديد وهما تيار التغريب وتيار التتريك , ولكن كان هناك تيار ثالث نما وتطور في عهد تركيا الفتاة ونقصد به هنا التيار القومي الذي نظر إلى فكرة التجديد والتحديث بنظرة جديدة يدعو فيها إلى الوحدة الثقافية في الميدان السياسي وما أن سيطر القوميون على إدارة الدولة حتى اتضحت سمات التغريب والتجديد أكثر من ذي قبل, وأصبح الفكر العلماني هو السياسة الرئيسة في الدولة , وخلال سنة 1916-1918 فرض الاتحاديون أنفسهم بعدما قضت الحرب العالمية الأولى على الفكر الإسلامي كقوة سياسية .

إن تركيا كانت تموج بشتى التيارات الفكرية بين جميع الأيديولوجيات الفكرية رغم تبني الاتحاد والترقي " الإسلامية " كشعار مزيف لغرس بذور أفكارهم ، ورغم أنهم جعلوا الدولة تأخذ شكلا حضاريا وذلك بربط مركزها أو العاصمة بالولايات عن طريق نظام اتصال حديث غربي في عام 1918 حدثت هدنة "مودروس " التي كانت تعني نهاية الدولة العثمانية لتمضي على أنقاضها تركيا الحديثة .

وعقدت بعد ذلك معاهدة " لوزان " 1919 التي بموجبها بسطت تركيا نفوذها من جديد على تراقيا وآسيا الصغرى وأعلنت الجمهورية في العام نفسه , كما أعلن المجلس الوطني الكبير أنه سيحل محل السلطنة وأن الدولة العثمانية زالت لتحل محلها تركيا الحديثة تحت قيادة " مصطفى كمال أتاتورك ".

ولقد كان لحرب الاستقلال دور كبير في بزوغ نجم " كمال أتاتورك باشا " والحقيقة أنه لولا الموافقة الضمنية من جانب إنجلترا وفرنسا ما كان مصطفي كمال لينجح بهذه السرعة .

- أتاتورك وحزب الشعب الجمهوري 1923-1938:

لقد أحدث " أتاتورك " انقلابا حقيقيا في تركيا بعد تحولها إلى جمهورية في عام 1923 والتي أخذت تسير على نظام الحزب الواحد حزب الشعب الجمهوري - فبعد إلغاء الخلافة 1924 وفصل الدين عن الدولة أوقف العمل بالشريعة الإسلامية وأغلق المدارس والمحاكم الدينية عام 1924 واستعاض عنها [1]

[1] - المرجع نفسه ، ص 14 – ص 19 .

بالقانون المدني السويسري ، والقانون الجنائي الإيطالي , والقانون التجاري الألماني , كما بدلت أحكام الإرث الإسلامي وحرم تعدد الزوجات , وأبيح زواج المسلم بغير المسلمة , وزواج الرجل من أخته في الرضاعة , كما أغلقت الأضرحة , ومنع ارتداء الطربوش , واستبدلت الحروف العربية باللاتينية .

بعد كل هذه التغيرات التي أراد بها أتاتورك أن تكون تركيا آلة حزبية تخضع لإشرافه وتصبح الحكم الفعلي لتركيا ومن ثم أخذ على عاتقه تنظيم الحزب الجديد "حزب الشعب الجمهوري " وأدرك النواب حينها خطورة الحزب الواحد , فأرسلوا إليه وفدا يطلب منه التنحي عن رئاسة الحزب بحجة أن رئيس الدولة يجب أن يكون مترفعا عن الأحزاب .

وقد اختلف التغريب الذي استهدفه أتاتورك لإجراء عملية التحديث و العصرنة اختلافا واضحا عن التغريب الذي حدث في أواخر الدولة العثمانية , فأضفى على هذا التغريب خصوصية اتسمت بالانقلابية على كل ما هو قديم شرقي إسلامي نحو كل غربي لا ديني علماني وتتلخص أيديولوجية أتاتورك في تحديث وبناء الدولة في ستة مبادئ من المادة الثانية للدستور في فيفري 1937 وهي : الجمهورية , والقومية , والانقلابية , و الدولتية , والعلمانية , والشعبية .

وفي 1938 م انتخب " عصمت اينونو " رئيسا للجمهورية التركية بموافقة كل الأعضاء بالمجلس الوطني الكبير رئيسا للحزب الجمهوري بعد أسبوعين من توليه الرئاسة وفي المرحلة الأولى لتوليته السلطة لم يختلف "عصمت اينونو " في سياساته الداخلية والخارجية عن مصطفى كمال أتاتورك إلا أنه لجأ إلى إدخال النظام التعددي للحكم في تركيا وسمح بتشكيل حزب للمعارضة في عام 1945, كما استمر في تأييده للانقلابات الأتاتوركية وسياسة العلمانية وظل هذا الحزب وحيدا حتى عام 1950 عندما جرت ثاني انتخابات برلمانية في تركيا على أساس النظام التعددي للأحزاب والتي فاز فيها الحزب الديمقراطي ، إلا أن هذا الحزب واجه العديد من الانتقادات من قبل معارضيه أهمها أن أصحابه ينادون بأن الحركات التجديدية الكمالية[1]

[1] – أحمد السعيد سليمان ، **التيارات القومية و الدينية في تركيا المعاصرة** ، القاهرة : دار المعرفة،1961 ، ص 42 .

لا دينية ولكنها متشبعة بالعلمانية ومعادية للإسلام وتعاليمه وقريبة إلى الروح الغربية المادية أكثر من الروح الإسلامية .

ثانيا – تعدد الأحزاب في تركيا :

بعد الحرب العالمية الثانية دخلت تركيا مرحلة جديدة وهي صراع الأحزاب وكان ذلك في عام 1946, فانتقل النقاش والجدل من السياسة والديمقراطية إلى الدين والعلمانية , فازدياد الحرية السياسية وتطورها أدى إلى إعادة تناول العلمانية وتوجهاتها وبإيجاز كان هناك ثلاث قيادات متصارعة آنذاك وهي :

- **المحافظون** : ويرون في الدين ضرورة ملحة لتطور الجانب الروحي في الفرد والمجتمع ويعد ذلك نظاما تربويا لا يمكن إغفاله .
- **المعتدلون** : وهم إلى جانب ميلهم نحو المحافظين يعتبرون أن الدين من الحقوق الشخصية لكل فرد , أي أنه حق من حقوق الإنسان طالما أن الحرية الدينية مكفولة ، أما التيار الثالث وهو العلماني : كان معارضا للدين أيا كانت الدوافع والغايات .

ومن ثم فإن الأحزاب السياسية التي تشكلت في فترة التعددية الحزبية لم تكن أحزابا سياسية إسلامية بالشكل الصحيح , فمؤسسو هذه الأحزاب لا يمكن القول أنهم على دراية كافية بفكر الرواد الأوائل للحركة الإسلامية أو كان لديهم أيديولوجية إسلامية واضحة تمكنهم من صياغة مشروع نهضوي إسلامي .[1]

والواقع أن الدولة التركية في عهد أتاتورك نجحت تماما في القضاء على الإسلام كسلاح سياسي وتمكنت من إسكات جميع الأصوات المعارضة وظل هذا الوضع حتى عام 1945 حين ظهر نظام تعدد الأحزاب , فأدركت أن التشدد في العلمانية قد أصاب الشعب بحالة من الاغتراب عن الدولة ولا يزال الدين يستخدم كورقة رابحة في انتخابات البرلمان حتى يومنا هذا , بل ويستعمل أيضا – في الفترة الأخيرة – كسلاح مهم في سياسة تركيا الخارجية مع دول النفط العربية ولا يمثل ذلك عودة إلى الإسلام وضربا للعلمانية , بل سياسة تحقيق مصالح الحكومة في الداخل والخارج .[2]

---

[1] – طارق عبد الجليل السيد ، **الحركات الإسلامية في تركيا المعاصرة** ، القاهرة : جواد الشرق للنشر و التوزيع ، 2001 ، ص 41 .

[2] – المرجع نفسه ، ص 44 .

ومن ثم كان أول حزب ذو اتجاه إسلامي معارض في تركيا هو حزب النهضة الوطني الذي أسسه كل من "حسين عوني أولاي " والصحفي " جواد رفعت ", ورجل الأعمال " نوري دمير داغ " وكان هذا الحزب يرفض العلمانية .

1- الحزب الديمقراطي :

مما لا شك فيه أن تأسيس هذا الحزب يعتبر إعلانا صريحا بأن تركيا أدخلت لأول مرة نظام تعدد الأحزاب بعد الحرب العالمية الثانية وكان الحزب الديمقراطي أول دليل على تعدد الأحزاب بعد الحرب العالمية وأسس هذا الحزب " جلال بايار " بعد توليه رئاسة الجمهورية وفوز حزبه في الانتخابات وتولي رئاسته بعده " عدنان مندرس " وكان الحزب الديمقراطي يتبنى الدين كوسيلة , كما أن هذا الحزب كان يعتبر الحرية الدينية من الحريات الأساسية للأفراد ومن ثم فإن أول إجراء للحزب الديمقراطي بعد توليته السلطة هو تعديل المادة 526 من قانون العقوبات والتي كانت تمنع الأذان باللغة العربية وتحرم رفعه بغير اللغة التركية فأزالت الهيئة الشرعية هذا الحظر دون أية صعوبات في المجلس وخيرت المؤذن بين أن يرفع الأذان باللغة التركية أو العربية , فاختار اللغة العربية .

وفي الحقيقة أنه رغم كل الإنجازات التي قام بها الحزب الديمقراطي إلا أن الأحوال الاقتصادية في البلاد ساءت للغاية .

وكل ما سبق من أزمات ومعارضة جعلت الحزب الديمقراطي يعيد للشعب حرية العقيدة ويرفع الحواجز عن الدين بالسماح لهم بالدفاع عن الإسلام , فأنشؤا المساجد وضاعفوا من أعداد " مدارس الأئمة والخطباء" الدينية وطردوا السفير الإسرائيلي من أنقرة وسحبوا السفير التركي من فلسطين المحتلة و لم يخف "مندرس " خطته الرامية لعودة تركيا إلى الإسلام وإلغاء العلمانية تدريجيا ، و لم يستمر ذلك كثيرا فسرعان ما تكاتفت القوى الأجنبية التي أخذت تبث الدعايات ضد الإسلام مع رئيس الوزراء الذي حاول أن يخرج بتركيا عن الخطة المرسومة لها بالإضافة إلى المنظمات الماسونية , والصهيونية , ويهود الدونمة .[1]

[1] – شريف ماردين ، **أبعاد الدين الإجتماعية في تركيا** ، **المجلة الدولية للعلوم الإجتماعية** ، العدد الثلاثون ، 1978 ، ص 31 – ص 33 .

كل هؤلاء ألبوا صغار الضباط مستغلين الأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد للقيام بانقلاب وبالفعل قام الجيش بانقلاب عسكري ضد الحزب الديمقراطي خاصة والحياة الحزبية والسياسية بصفة عامة وذلك في 27 ماي 1960 وبذلك أفل نجم الحزب الديمقراطي وانتقلت مقاليد الحكم إلى الجيش وتم تشكيل لجنة الوحدة الوطنية المؤلفة من الضباط الثمانية والثلاثين الذين نفذوا الانقلاب ومن أبرزهم الجنرال " جمال جورسل ", والجنرال "جمال مدان أوغلو ", والكولونيل " ألب أرسلا توركش ", ولفيف من كبار الشخصيات الأخرى.

2- حزب العدالة :

يعد هذا الحزب امتدادا للحزب الديمقراطي الذي أسسه " سليمان دميرال " وكان يهدف هذا الحزب إلى إعادة الاعتبار للديمقراطيين ومن ثم تأسس من أعضاء الحزب الديمقراطي السابقين منذ رئاسة الجنرال "جمال جورسل " صاحب الدور الفعال في الحياة العسكرية التركية والانقلاب السابق ضد الحزب الديمقراطي وصرح " جمال جورسل " لأعضاء اللجنة المشكلة من قبل القوات المسلحة التركية أنه قد أضيفت مادة في القانون تنص صراحة على عدم استغلال الدين للأهداف السياسية .

وفي 16 سبتمبر 1961 جرت أول انتخابات شارك فيها أربعة أحزاب سياسية هي حزب الشعب الجمهوري , وحزب العدالة ، وحزبان آخران , هما حزب تركيا الجديدة , وحزب الفلاحين وقد أسفرت نتائج الانتخابات عن فوز غير متوقع لحزب العدالة الناشئ حديثا .. إلا أن الحكومة الجديدة لم يقدر لها عمر طويل , فقد تعثرت مهامها وتوترت الأوضاع في شتى المجالات ومن ثم قام طلاب الكلية الحربية بانقلاب 1962 ولكنهم أخفقوا فيه عندما تولى " سليمان دميرال " رئاسة الحزب وتمكن الحزب من السيطرة على جميع الأجهزة والمؤسسات . [1]

وعندما ساءت أحوال "جمال جورسل " الصحية انتخب المجلس "جودت صوناي " 1966 بدلا منه رئيسا للجمهورية واستقرت الأوضاع في عهده وبفوز حزب العدالة في الانتخابات شكل " سليمان دميرال " الحكومة عام 1970.

[1] - يوسف إبراهيم الجهماني ، **أتاتوركية القرن العشرين** ، دمشق : دار حوران للطباعة و النشر و التوزيع ، ط2 ،2000 ، ص 29 .

ومن هنا يمكن القول أنه بحلول سنة 1969 كانت هناك علاقة حميمة بين الدين والسياسة في تركيا , فلم يعد الإسلام قوة تستغل قبل موسم الانتخابات فقط , كما كان يحدث في الخمسينيات بل أصبح أداة تستغل ضد اليسار الراديكالي وضد ارتباط تركيا بحلف الناتو (شمال الأطلنطي).. ومن ثم بدأ "دميرال " يفقد سيطرته على الحركة الإسلامية وقد كان عليه أن يتوجس الخيفة من المعارضة وخصوصا من الجناح الأيمن في حزبه منذ أن كان رئيسا له عام 1969, إلا أنه بدأ يواجه التحدي من " نجم الدين أربكان " الذي فشل في البداية أن يحصل على تمثيل حزب العدالة فقرر أن يخوض المعركة مستقلا , و " أربكان " مثله مثل "دميرال " درس الهندسة الميكانيكية في جامعة استانبول وخلال الحرب العالمية الثانية حصل على الدكتوراه في تكنيك الدبابات من ألمانيا الغربية وهو ينتمي إلي أسرة محافظة عريقة متدينة , إلا أنه كان يختلف عن "دميرال" في آرائه السياسية والاقتصادية في بعض القضايا , فـ "دميرال " يؤمن بالتنمية عن طريق رأس المال العالمي والتحرر من كافة القيود المعوقة للتنمية , مدافعا بشدة عن البرجوازية الناهضة في الأناضول , وبضرورة ربط تركيا بالسوق الأوروبية المشتركة وإزالة كافة العقبات التي تحول دون ذلك , مما جعل أعداءه يتهمونه بالماسونية ولا سيما أن نوادي " الماسون " و " الروتاري " و " الليونز " كان قد ازداد عددها .

3- حزب النظام الوطني :

أراد لفيف من كبار الموظفين ورجال الأعمال تكوين حزب إسلامي نتيجة لما حدث من خلاف في الغرف التجارية الصناعية , فقاموا بتأسيس حزب النظام الوطني عام 1970 برئاسة " نجم الدين أربكان " ,رئيس الغرف التجارية سابقا وكان حزب النظام الوطني أول تكوين سياسي جاد يشكله الإسلاميون المعارضون بعد بداية حركة التغريب في الدولة العثمانية .[1]

ولقد كان فكر " أربكان " السياسي مختلفا عن نظيره " دميرال " في السياسة العامة لتركيا خارجيا وداخليا , فبالنسبة للسياسية الخارجية , كان لا يرغب في انضمام تركيا إلى السوق الأوروبية المشتركة وحجته أن تركيا ينبغي أن تكون عضوا في السوق الشرقية المشتركة وليست السوق الغربية المشتركة لأن تركيا

[1] – أحمد السعيد سليمان ، المرجع السابق الذكر ، ص 76.

تختلف في علاقاتها مع الغرب , أما السوق الأوروبية في الوقت الراهن مثل بيت من ثلاثة طوابق اليهود والأمريكان يعيشون في الطابق العلوي , والعمالة الأوروبية في الوسط وهم في مسعى لإيجاد خدم لسكنى وذلك هو سبب رغبتهم في ضم تركيا إلى السوق الأوروبية المشتركة، أما بالنسبة للسياسة الداخلية للحزب , فقد صرح " أربكان " بأن حزب النظام الوطني لا يقبل عضوية الماسونيين والشيوعيين واليهود والصهاينة .

وخلاصة القول , إن تأسيس حزب النظام الوطني كان بسبب تضييق الثورة التركية الخناق على الإسلام والاستهانة بقوته وليس من أجل خلافات وصراعات في المصالح الاقتصادية وسبب ذلك عدم انسجام الأوساط الإسلامية مع سياسة الجمهورية التركية العلمانية ضد الإسلام ولذلك يعتبر هذا الحزب استمرارا لمفهوم العداء للغرب والعداء للعلمانية التي بدأت تتضح جليا منذ التنظيمات وبعد ذلك أعلنت المحكمة الدستورية إغلاق الحزب ولخصت أسباب الإغلاق فيما يلي : حظر قيام الحزب بأي نشاط ديني يستند على أسس دينية , وجعل الدروس الدينية إجبارية في الإعدادية , والرغبة في عودة الخلافة , ورؤيته للتطورات التغريبية العلمانية التي نمت في منتصف القرن الماضي على أنها عصر ضلالة , والتعهد بأسلمة كل المجالات في الحياة .

4- حزب السلامة القومي :

أسس حزب السلامة الوطني عام 1973 " نجم الدين أربكان " وترأسه " سليمان عارف " في زمان رئاسة " فخري قوره تورك " وأعلن أن هذا الحزب حزب إسلامي مناضل ومن ثم ما لبث أن أصدرت المحكمة حكما بحله بحجة أنه نشر أفكارا بطريقة غير قانونية تخالف العلمانية ولقد نجح حزب " السلامة [1]

الوطني " في انتخابات 1973 و 1977 في الحصول على نسبة من المقاعد البرلمانية , كانت تخوله المشاركة في بعض الائتلافات الحكومية , كما خاض الحياة السياسية البرلمانية وشارك فيها مواليا ومعارضا شأن سائر الأحزاب الأخرى اليمينية منها واليسارية المتطرفة والمعتدلة , فكان بذلك حالة نادرة الحدوث في بلد ليس بنظام إسلامي ولا علماني .

[1] – طارق عبد الجليل السيد ، المرجع السابق الذكر ، ص 86

واحتل حزب السلامة القومي الموقع الثالث في انتخابات 1973 على خريطة الأحزاب في تركيا , وأهم مبادئه السلام والأمن في الداخل وامتزاج الأمة بالدولة والنهضة المادية ورغم أن الحزب لم يشر إلى الإسلام في مبادئه إلا أنه اعتمد عليه في دعايته الانتخابية .

كما اعتمد حزب السلامة في سياسته على الموضوعات الدينية ووجه عناية وضرورة تطوير علاقة تركيا للعالمين العربي والإسلامي في جميع الميادين , كما طالب بقطع العلاقات مع إسرائيل وفتح مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية , ووقف التعامل بالربا وكذلك وقف محاولات الانضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة , وركز على الدعوة إلى إنشاء سوق إسلامي مشترك، ويمكن القول بناء على ما سبق , أن الأحزاب ذات التوجه الإسلامي كانت فيما بينها مختلفة في الرؤى والتوجهات . فالحزب الجمهوري ذو رؤية يسارية , وحزب العدالة يمثل الرؤية الليبرالية , أما حزب السلامة فيمثل الرؤية الوطنية.[1]

5- حزب الحركة القومية 1973:

في الحقيقة , يعد هذا الحزب امتدادا حقيقيا لحزب الشعب الجمهوري أسس حزب الحركة القومية "ألب أرسلان توركش " عام 1973 بعد الفوز بالانتخابات واشترك في الحكومة الائتلافية التي تشكلت مع حزب الشعب الجمهوري وحاول هذا الحزب أن يميز بين الإسلام والنمو الاقتصادي واستمر حتى 1978, وبعدها أصدر "كنعان أفرين " رئيس الجمهورية قرارا بحل جميع الأحزاب ومن ثم ظلت تركيا بعد ذلك تحكم حكما عسكريا .[2]

ومع بداية الجمهورية الثالثة بقيادة الجنرال " أفرين " قام الجيش باعتقال زعماء الأحزاب السياسية ووضعهم في أماكن نائية من البلاد تحت حراسة مشددة ولكن لم يحاكم منهم محاكمة فعلية إلا " نجم الدين أربكان " وذلك بسبب التظاهر بخصوص القدس والهتاف بحياة القدس ودعا فيها " أربكان " إلى تعبئة المسلمين تعبئة عامة للجهاد من أجل طرد اليهود وتحرير فلسطين وارتدى المتظاهرون الطربوش ورفضوا ترديد النشيد الوطني هاتفين ضد اليهود , وأمريكا , وإسرائيل , والشيوعية أعداء الإسلام .

---

[1] – المرجع نفسه، ص 87 .

[2] – رضا هلال ، **تركيا من أتاتورك إلى أربكان** ، بيروت : دار الشروق للنشر ، ط1 ،1999 ، ص 134 .

ورويدا رويدا أخذت الأحوال تسوء في تركيا على شتى نواحي الحياة , فتراكمت الديون نتيجة الإنفاق على الحرب القبرصية ضد اليونان وكذلك لارتفاع الأسعار ولاسيما أسعار النفط ومن ثم رفعت الحكومة الضرائب والأسعار واقترضت من البنوك ، وكذلك حدثت سرقة وقتل وكل أساليب الكسب غير المشروع بالسطو .

وفي عام 1980 قام الجيش تحت قيادة الجنرال " أفرين" بانقلاب للقضاء على الفوضى ووقف الترييف الدموي من ناحية والحد من المد الإسلامي من ناحية أخرى وإبان ذلك الحين سرحت الحكومة جميع الأحزاب وصادرت ممتلكاتها , لأن الجيش كان صاحب الحل والعقد منذ تأسيس أتاتورك الجمهورية التركية, على الرغم من الأحزاب والبرلمان .. فتدخل الجيش كان دائما يحدث عندما يرى خطرا من الإسلام والحركات الإسلامية التركية , فالجيش يعتبر نفسه حامي العلمانية , فانقلاب 1960 وانقلاب 1980 ما هو إلا محاولات للحد من التيار الإسلامي

6- حزب الرفـــــــاه :

يعد حزب الرفاه الذي أنشيء عام 1983 امتدادا لحزب السلامة ويتألف من ثلاثة وثلاثين عضوا من المنتسبين لحزب السلامة سابقا ولأن الرفاه كان امتدادا للسلامة لم يسمح له الحكم العسكري بخوض الانتخابات في نوفمبر 1983 ومن ثم اعترض مجلس الأمن القومي على سبعة وعشرين عضوا من المؤسسين , حتى لا يصل عدد المؤسسين إلى الحد الكافي ويصبح ذلك حائلا له عن خوض الانتخابات .[1]

وبهذا خسر الرفاه الاشتراك في الانتخابات لأن السلطة العسكرية ومجلس الأمن لا يرغبن في اشتراكه فيها خشية الفوز بها.

إلا أن حزب الرفاه قد خاض العديد من الانتخابات فيما بعد بداية من انتخابات البلدية 1989, التي حقق فيها نجاحا كبيرا مرورا بانتخابات 1991 و 1994 اللذين حقق فيهما فوزا رائعا وصولا إلى انتخابات 1994 التي أحرز فيها انتصارا كبيرا للإسلام السياسي المنظم في تركيا .[2]

[1] – المرجع نفسه ، ص 148 .

[2] - المرجع نفسه ، ص 149.

فقد أظهرت نتائج انتخابات البلدية قبل ذلك نجاحا غير متوقع لحزب الرفاه, كما كانت في الوقت نفسه صدمة كبيرة للأوساط العلمانية ولا سيما أن " أربكان " بعد فوز حزب الرفاه أعلن أن حزبه عندما يتولى الحكم في تركيا سيكون اتحادا إسلاميا عالميا وقال أيضا : لقد تولينا السلطة في ثلثي تركيا والآن نسعى لتولي السلطة المركزية وبالفعل فاز حزب الرفاه في انتخابات 1995 بالمركز الأول ومما قوي حزب الرفاه أيضا في الحياة السياسية انقسام اليمين في حزب العدالة برئاسة " سليمان دميرال " في السبعينات إلى حزبين , هما : حزب الوطن الأم , وحزب الطريق القويم الذي تزعمه " تورغت اوزال " وكذلك انقسام اليسار في حزب الشعب الجمهوري بزعامة " بولنت أجاويد "إلى حزبي اليسار الديمقراطي بزعامة "بولنت أجاويد ", وحزب الشعب الجمهوري بزعامة " ديترباقال " وعندما وصلوا إلى تشكيل الحكومة , فكان الحزب أكثر فوزا هو المسئول عن التشكيل , أي حزب الرفاه برئاسة " أربكان " إلا أن اللوائح كانت تنطبق أكثر على " تانصو تشيللر " بتشكيل الحكومة الجديدة لكنها لم تنجح , ثم كلف مسعود يلمز وبعد جهد كبير وفق في تشكيل حكومة ائتلافية مع " تانصو تشيللر " إلا أنها لم تستمر كثيرا فكلف " أربكان " بتشكيل الحكومة الجديدة , حيث حاول في البداية تشكيلها مع "مسعود يلمز " لكنه لم يوفق وفي النهاية شكل حكومة ائتلافية مع " تانصو تشيللر ". [1]

ومن أهم إنجازات " أربكان " إبان فترة توليه الحكومة على الساحة الدولية أنه قام بتقوية العلاقات مع الدول النامية وذلك عقب زيارته لـ " مصر "و " إيران " و " باكستان " و " بنجلاديش " و " أندونيسيا " و "ماليزيا " و "نيجيريا " واجتمع بهم أول اجتماع 1997.

كما قام " أربكان " بتغيير اسم الحزب بعد أن حل إلى حزب السلامة الوطني في الانتخابات الجديدة والذي شارك من خلاله في تشكيل حكومة سرعان ما قصر عمرها , لأن كل اتجاهات " نجم الدين أربكان " إسلامية تتعارض مع العلمانية في تركيا , فطلب المدعي العام حل الحزب وحاولت " تانصو تشيللر " أن تتسلم رئاسة الوزراء بدلا من " أربكان " إلا أن رئيس الجمهورية طلب من " مسعود يلمز " تشكيل الحكومة

[1] – أحمد نوري النعيمي ، المرجع السابق الذكر، ص 315 ، 316 .

الجديدة , فقام بتشكيل حكومة ائتلافية من حزب الوطن الأم , والحزب الديمقراطي , والحزب الاشتراكي , وحزب رابع خارج الحكومة آنذاك وهو حزب الشعب الجمهوري .

ثالثا – أحزاب فرعية تابعة للأحزاب الفرعية السابقة :

1–حزب الطريق القويم :

انضمت " تانصو تشيللر "سنة 1990 إلى حزب الطريق القويم وأصبحت أول رئيسة وزراء في تركيا عام 1993, ثم تقلدت بعد ذلك منصب رئيس عام حزب الطريق القويم .

و لم تقتصر رؤية العسكريين الأتراك على تصفية أسس الحالة الإسلامية في تركيا , بل اندفع أربابها إلى محاولة حصار الطرف العلماني الذي كانت موافقته ضرورية لوصول الرفاه إلى السلطة وهو حزب الطريق المستقيم بزعامة "تانصو تشيللر " وبغض النظر عن الدوافع الشخصية التي أملت على " تشيللر " جانبا من قبولها للائتلاف مع "أربكان ", إلا أن دخولها الائتلاف منح التجربة الإسلامية العلمانية في السلطة أبعادا رائدة وآفاقا جديدة لإمكانية التواصل والتفاعل بين تيارين متناقضين على الصعيد الأيديولوجي .

2– حزب الوطن الأم :

تولى " مسعود يلمز " رئاسة حزب الوطن الأم 1983 م , كما قام بتشكيل الحكومة بعد استقالة "أربكان", الأمر الذي أفقد حكومة " تشيللر " الأكثرية في البرلمان , [1]

وبالتأكيد فإن تصفية المستقبل السياسي لـ " تشيللر " كان مطلبا عسكريا , كما هو مطلب منافسها على اليمين " مسعود يلمز " الذي كلفه رئيس الجمهورية بتشكيل الحكومة الجديدة وفي الحقيقة , كان هناك حزب حاكم واحد في البداية وهو الحزب الجمهوري .

ويأتي بعد ذلك تعدد الأحزاب في تركيا إلى أربعة أحزاب رئيسة , تجمع بداخلها انقسامات حزبية يمينية ويسارية , وأحيانا ليبرالية , وماركسية أما الأحزاب الأربعة فهي :

- الحزب الديمقراطي (1950–1960) .
- حزب العدالة (1961–1971).

[1] – شريف ماردين ، المرجع السابق الذكر ، ص 56 – ص 59 .

- حزب السلامة الوطني (1973).
- حزب الحركة القومية (1973-1978).

رابعا – الأحزاب الإسلامية المعاصرة :

1- حزب السعادة 1996:

أسس " أربكان " حزب السعادة عقب إصدار المحكمة حكما بحل حزب الرفاه نظرا لميوله الإسلامية وتهديده العلمانية في تركيا .

2- حزب الفضيلة 1996:

أسس هذا الحزب لمواصلة المسيرة السياسية لحزب السعادة وحزب الرفاه والأحزاب الإسلامية , فالأيديولوجية الفكرية التي كان يتبناها لم تختلف كثيرا عن سابقه وتولى قيادة الحزب " فتح الله أرياش" مما لا شك فيه أن الأحزاب الإسلامية مهما اختلفت مسمياتها إلا أنها تتبنى أيديولوجيات متقاربة وقد لوحظ ذلك جليا بعد عام 1995, حيث تغيرت أسماء الأحزاب ولكن الاتجاهات متقاربة .[1]

3- حزب العدالة والتنمية 2002:

أسس حزب العدالة والتنمية "رجب طبيب أردوغان " الذي ولد عام 1954, ببلدة " زيزا ".ثم ذهب مع والده بعد ذلك إلى " استانبول " والتحق بمدارس الأئمة والخطباء وهي مدارس ذات برنامج تعليمي ديني إسلاميوبعدها تخرج في جامعة " معماري سنان باشا "وكان " أردوغان " من المؤيدين والمساندين للأحزاب الإسلامية السابقة,كما انضم إلى الرفاه بعد ما تقابل مع " أربكان " أثناء دراسته بالجامعة وتواجده "باستانبول" وكان من أشد المعجبين به وأسس حزب العدالة والتنمية لمواصلة مسيرة حزب الفضيلة, دخل ائتلافا مع حزب الوطن الأم في انتخابات 2002 وحقق نجاحا كبيرا مما أسند إليه تشكيل الحكومة ولكن آنذاك كان لا يحق له بسبب حكم قضائي ومن ثم أوكل رئاسة الوزراء إلى "عبدالله غول" وبعد خمسة أشهر قام بحل الحكومة وشكل الحكومة الجديدة وتقلد منصب رئيس الوزراء من "عبدالله غول"وأسند إليه وزارة الخارجية .

[1] – أحمد نوري النعيمي ، المرجع السابق الذكر ، ص 410 ،411 .

وفي الحقيقة إن " أردوغان " سار على النهج الذي رسمه " أربكان " سابقا ولكن حاول التوفيق بين السياسة والدين , أي حاول كسب رضاء العلمانيين , فهو دائما يظهر بمظهر المدافع عن العلمانية وحام للمؤسسة العسكرية التي لا يعلو صوتا فوق صوتها في تركيا ولا يمكن لأي رئيس حكومة التعدي عليها .

أما عن العلاقات الخارجية فقد حاول رجب طيب أن يخلق جوا من الهدوء وعمل على وجود استقرار بين تركيا وجيرانها وتمثل ذلك في قيامه بزيارة العديد من الدول المجاورة لتركيا , فزار سوريا رغم ما حدث من خلافات سابقة , كما أنه يعتبر أول رئيس وزراء يزور اليونان منذ عام 1952 وحاول تنشيط وتفعيل العلاقات بين اليونان والأتراك القبارصة في جزيرة قبرص , كما سعى لحل المشكلة القبرصية ولا زالت مساعيه قائمة لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي وكما حرص على تنشيط العلاقات التركية الأمريكية و العلاقات الإسرائيلية – التركية , أما على المستوي الداخلي فإنه اهتم بالاقتصاد التركي وزيادته عن طريق التصنيع وزيادة الصادرات التركية مما جعل الاقتصاد التركي في حالة انتعاش عما كان سابقا , فكانت سياسته معتدلة , فهو يحاول التوفيق بين المؤسسة العسكرية والمؤسسات الأخرى.[1]

فكان " أردوغان " على النقيض من " أربكان " الذي كان لا يسعى لانضمام تركيا إلى السوق الأوروبية وأراد سوقا إسلامية , أما " أردوغان " فيسعى جاهدا للانضمام للاتحاد الأوروبي والنهوض بتركيا إلى مستقبل .

[1] – معمر خولي ، **الإصلاح الداخلي في تركيا** ، الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2011 ، ص 7 – ص 12 .

المبحث الثاني : نشأة حزب العدالة و التنمية

على أثر غلق حزب الفضيلة ، إنشق برلمانيو الحزب إلى جناحين أعلن الجناح المحافظ عن تشكيل حزب بإسم حزب السعادة برئاسة " **رجائي كوتان** " ويتضمن برنامج الحزب إلغاء محاكم أمن الدولة و إنشاء محاكم للنظر بقضايا حقوق الإنسان .

وقد قام " **رجائي كوتان** " فعلا بتقديم طلب إلى وزارة الداخلية في " 20 **تموز** 2001 " بتشكيل حزب السعادة الذي ضم (46) برلمانيا ، ضم الحزب في صفوفه الشخصيات التقليدية المحافظة التي تتمسك بالزعامة الروحية أربكان .

أما الجناح الثاني أدى إلى إيجاد حزب العدالة و التنمية فقد قاده الشباب ويعد جناحا متجددا وبزعامة " **رجب طيب أردوغان** " رئيس بلدية إسطنبول السابق.

إن إختيار " **أردوغان** " لتأسيس حزب العدالة و التنمية جاء لإعتبارات كونه شخصا مقبولا لدى الأوساط السياسية و الإجتماعية في تركيا لما حققه من رصيد شعب من خلال الإنجازات التي قدمها لولاية إسطنبول عندما كان رئيسا لبلديتها للمدة (من 1994 إلى 1999) .

فلقد شاهدت تركيا في " 3 نوفمبر 2002 " حصول حزب العدالة و التنمية في الإنتخابات البرلمانية على (363) مقعدا نيابيا من أصل (550) مقعدا في الجمعية الوطنية التركية الكبرى وحصول حزب الشعب الجمهوري على (178) مقعدا وتكرر المشهد نفسه في الدورة الإنتخابية البرلمانية التالية وإن كان بنسب متفاوتة بعض الشيء ، ففي " 22 **تموز**2007 " حصل حزب العدالة و التنمية على (341) مقعدا نيابيا ، وحزب الشعب الجمهوري على (113) مقعدا ، وحزب الحركة القومية عل (70) مقعدا ، و المستقلون من حزب المجتمع الديمقراطي على (23) مقعدا فكان نصيبهم (3) مقاعد .[1]

[1] – أحمد نوري النعيمي ، المرجع السابق الذكر ، ص387– ص 388 .

وصفت الإنتخابات النيابية لسنة 2002 بالحدث التاريخي ، إذ تمكن حزب العدالة و التنمية ، المنبثق من حزب الفضيلة ذي المرجعية الإسلامية من تشكيل الحكومة التركية بشكل منفرد ودون الحاجة إلى إئتلاف حكومي .

ومما لاشك فيه أن هناك أسباب وجيهة قادت إلى فوز الحزب في الدورتين النيابيتين ، فبالنسبة إلى إنتخابات 2002 ، جاءت الإنتخابات على وقع الأزمة الإقتصادية و الإجتماعية التي شهدتها تركيا و إنهيار الطبقة السياسية التركية بشكل كبير و إنكشف حين ذاك الوسط اليميني أمام حالة الفساد السياسي وعلاقته بألمانيا وشبكات الفساد .

أما الوسط اليساري فإنهزم بفعل العجز و الشيخوخة الفكرية التي أصابته وساهم هذا في فوز حزب العدالة و التنمية وتحول الأحزاب السياسية في تركيا إلى " **كارتل** " لا يضمن سلامته سوى التقارب مع الدولة " **المؤسسة العسكرية و المؤسسة المدنية** " التي فقدت القدرة على إنتاج سياسات مكتفية مع الرهانات الولائية المحلية أو القومية.

كل ذلك أتاح لحزب العدالة و التنمية فرصة الفوز الكبير في تلك الإنتخابات .

أما أسباب النجاح في إنتخابات 2008 ، فتعود إلى مقدرة حزب العدالة و التنمية على حض الناخبين الأتراك على التصويت على إنجازات رئيس الوزراء (التي سنأتي على ذكرها لاحقا) و إعادة إنتخابه ، و إلى قدرته على تحديد التحديات التي تواجه تركيا المعاصرة ، وعلى مخاطبة الشعب ، فإنتصار الحزب في الإنتخابات ليس إنتصارا للإسلاميين على العلمنة ، بل هو إنتصار حركة شعبية تمثل التحولات المهمة التي شهدتها تركيا خلال العقد الأخير و بنى حزب العدالة و التنمية نجاحه الجديد على أسس الخطاب الصريح ، الذي يولي الأهمية للناحية الإقتصادية و الإجتماعية قبل أي شيء آخر ، لأنها هي التي نضطلع بدور الرئيس في تحفيز الناخبين ولذلك لم يبرز الدين ولا الخيارات الفكرية للحزب في واجهة خطابه .[1]

[1] – معمر خولي ، المرجع السابق الذكر ،ص16 ،17 .

ويعود نجاحه أيضا إلى فهمه للواقع السياسي بمستوياته المختلفة المحلية و الإقليمية و الدولية ولتداخل الداخل والخارج في هذه المستويات وإلى التسليم بمعطيات الواقع السياسي أو شروط اللعبة السياسية في الساحة التركية و أقصد بذلك الموافقة على المعطيات و الإنطلاق من أرض الواقع .

ومما هو موجود بالفعل ، لا مما يراه منضبطا وصحيحا أو عادلا ، فلم يتخذ حزب العدالة و التنمية موقفا سلبيا من العلمانية ورأى أن مهمته هي إصلاح المجتمع لا أسلمه الدولة .

وتجنب الحزب صراعا مبكرا مع المؤسسة العسكرية في معركة هامشية ، خاضها من قبله رئيس الوزراء الأسبق " **نجم الدين أربكان** " وخرج منها مجروحا على أقل تقدير .

وهذا هو فقه الواقع الذي ينطلق من الأرض حتى يتمكن من التغيير ، وهذه الأسباب مجتمعة تفسر فوز الحزب في تلك الإنتخابات .

وبعد التعرف على النتائج الإنتخابية البرلمانية في دورتي (2002 و 2008) ، والأسباب التي ساهمت في نجاح حزب العدالة و التنمية فيهما إلى حد وصف إنتصاره في إنتخابات 2002 بأنه حدث تاريخي تجدر الإشارة هنا إلى أن هذا الحزب يكاد يكون الحزب الوحيد الذي إستطاع في مرحلة ما بعد الحرب الباردة تشكيل حكومة من أعضاء حزبه دون اللجوء إلى حكومات إئتلافية.

فقد تأسس حزب العدالة و التنمية برئاسة " رجب طيبي أردوغان " في " 14 ... 2001" وجرى إشهار الأعضاء المؤسس الذين كانوا (74) شخصا ، ليس من بينهم أحد من أعضاء البرلمان في حزب الفضيلة و عن الظروف التي أدت إلى نشأة الحزب ، يقول " **يشار ياقيش** " نائب الحزب للشؤون الخارجية .

الفهم الأعمق لصعودنا في الحياة السياسية التركية يستلزم النظر في كيفية تشكيل الحزب .

لقد كان معظم مؤسسي الحزب أعضاءا في حزب الرفاه بزعامة " **نجم الدين أربكان**" وقد حاولوا كإصلاحيين ، ومنهم " **عبد الله غول** "و " **بولنت أرنج** " و " **رجب طيب أردوغان** " ،[1]

[1] - كمال حبيب ، **الدين والدولة في تركيا المعاصرة** ، القاهرة :مكتبة جزيرة الورد ،2010 ، ص 360 .

تغيير أسلوب أربكان و سياسته ، وأبدو رفضهم لممارسته ، خاصة بناء كل موقف على أساس ديني فنحن في بلد علماني ومثل هذه الممارسات غير مقبولة .

وعندما حل حزب الرقاه ظل المحافظون بزعامة " **أربكان** " و الإصلاحيون الذين كان يقودهم " **عبد الله غول**" في حزب الفضيلة إلى أن حل هو الآخر بقرار من المحكمة الدستورية ، عندئذ كان لابد من الإنقسام : أنصار أركان شكلوا حزب السعادة بزعامة " **رجائي قوطان** " والإصلاحيون شكلوا حزب العدالة و التنمية .[1]

فلقد وجدوا أنفسهم في مفترق الطرق والحياة السياسية قد تغيرت ، فقرروا الإنقطاع عن الماضي فمثلا في الرقاه و الفضيلة ، لكن هذا لا يعني إنكار الماضي أو الهوية التركية .

ويضيف " **ياقيش يشار** " قبل أن يطرح الإصلاحيون برنامجهم السياسي أجروا إستطلاعات عدة للرأي العام ، حيث سألوا الناس : – ما هي أولوياتكم ؟

– ماهي طبيعة الحزب الذي تقبلونه ؟

سألوا حتى عن الإسم المناسب و الشعار المناسب ، من هنا جاء نجاحه وقد تولى أردوغان رئاسة الحرب فأضاف إليه الكثير لأنه كان رئيسا ناجحا لبلدية إسطنبول إن الخلافات مع أربكان و المحافظين التي قادت إلى تشكيل حزب العدالة و التنمية سببها الإبتعاد من جانب الأربكان عن العلمانية التي تحكم نظامنا، ونحن لا نريد حكومة على أساس ديني كما يرغب حزب " **السعادة** " حزبنا جديد تماما ، ليس له إرتباطات بالماضي ، لكنه يراعي الحساسيات في بلد (99%) من سكانه مسلمون و الكثيرون من أبنائه محافظون ؟؟؟؟ ثقافتهم الإسلامية وليس من سبيل لإنكار ذلك .

أعاد حزب العدالة و التنمية تعريف هويته الفكرية و السياسية .بما ينسجم مع واقع الدولة التركية الداخلية و علاقتها الخارجية ، فهو لا يعرف بإسمه حزبا إسلاميا ، بل يبتعد عن كل ما يفهم منه أن للحزب [2]

[1] – المرجع نفسه ، ص 360 .

[2] – إبراهيم المضمي ، **أردوغان و الإخوان** ، **وجهات نظر** ، العدد 107 ، ديسمبر 2008 ، ص 21 .

برنامجا إسلاميا وإعترف بالعلمانية أو بالنظام العلماني كشرط مسبق أساسي للديمقراطي و الحرية وعرف العلمانية على أنها « حيادية الدولة تجاه أي شكل من أشكال المعتقد الديني و القناعة الفلسفية » .

وعلى هذا الأساس صنف قادة الحزب هويته الفكرية و السياسية بأنه من تيار يمين الوسط على غرار الأحزاب الأوروبية المحافظة .

أما عن طبيعة الحزب التكوينية ، فقد إنضم إليه أعضاء و برلمانيو أحزاب يمين الوسط مثل حزب "**الوطن الأم** " و حزب " **الطريق القويم** " وشرائح من التكنوقراط و خريجي الجامعات و البيروقراطيين و المهنيين الذين عملوا في البلديات التي سيطر عليها الإسلاميون في مراحل سابقة .

إضافة إلى البرجوازية الوسطى و الصغيرة سواء في إسطنبول و المدن الكبرى أو في الأناضول ، حيث القاعدة الأساسية للإسلاميين .

كما إنضم إليه عدد من الممثلين و الفنانين و الصحافيين و الأدباء ، وهنا يبد لنا « حزب العدالة و التنمية تعبيرا عن تركيبة سياسية و إجتماعية جديدة » فلا هي علمانية تمثل يمين الوسط التركي كالطريق المستقيم و الوطن الأم و لا هي كمالية بالمعنى الذي يعبر عنه يسار الوسط التركي كحزب الشعب الجمهوري و حزب اليسار الديمقراطي ، ولا هي إسلامية بالمعنى الذي عبر عنه حزب الرفاه و لكنها تعبير عن الإسلامية و اليسارية و اليمينية في صيغة جديدة .

وقد تبنى مؤسسوه ما أطلق عليه تسمية " **الديمقراطية المحافظة** " وهي نظام سياسي و إجتماعي توفيقي، ننسجم فيه الحداثة مع التراث من جانب و القيم الإنسانية مع العقلانية من جانب آخر ، فهي لا تقبل الجديد و لا ترفض القديم و تحترم الآخر و تؤمن بخصوصية الذات ، و ترفض الخطاب السياسي القائم على الثنائيات التي تفرض رؤية سياسية أو عرقية أو إيديولوجية أو دينية واحدة تلغي ما سواها .

وتؤكد أن دور الدولة يجب أن يتوقف عند تسيير الأمور من خلال الحد من التناقض عبر التوفيق بين مختلف الإتجاهات و تحقيق التفاعل الإيجابي في المجتمع بما يساهم في إيجاد بيئة يتعايش فيها الجميع دون إستقطاب أو إستئثار.[1]

[1] – محمد نور الدين ، **حزب العدالة و التنمية في السلطة** ، **مجلة المستقبل العربي** ، عدد 2003 ، ص 102 .

أما شعار الحزب فهو عبارة عن مصباح كهربائي ألوانه الرسمية الأصفر و الأسود و البرتقالي وقد أعطى له أنصاره إسم " **أكباري** " وتعني باللغة التركية " **الحزب الأبيض** " رمزا للبراءة و النقاء .

أما برنامج الحزب ، فقد صيغ بناء على نتائج إستطلاعات رأي واسعة أجريت للتعرف على إحتياجات الناس و مطالبهم و توقعاتهم من الحزب وتقوم فكرة البرنامج على أن مشكلات تركيا ليست مستعصية ، لأن تركيا غنية بالموارد الطبيعية فوق الأرض وتحتها وشعبها يتميز بالشباب و النشاط ولديها تراث حكم عميق الجذور وشديد الغنى وموقع جيو- إستراتيجي يمكن أن يساعدها على أن تلعب دورا مؤثرا في بيئتها الإقليمية وفرصا سياحية مستمدة من التاريخ و الجغرافيا وشخصية وطنية قائمة على التدين و التضامن وسجل من الإنجازات و قد حظى هذا البرنامج بقول شعبي كبير عبرت عنه نتائج الإنتخابات النيابية التي جرت في العام 2002 ،حيث ركز حزب العدالة و التنمية في برنامجه على سعيه لحصول تركيا على العضوية الكاملة في الإتحاد الأوروبي و التأكيد على ظاهرة التعددية الحزبية في تركيا .[1]

[1] - المرجع نفسه ، ص 117.

المبحث الثالث : أهداف السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة و التنمية

أكد قادة حزب العدالة و التنمية على إمتلاك الحزب رؤية جديدة في مجال السياسة الخارجية تمنح تركيا دور جديد في محيطها الإقليمي مختلف عن الأدوار التي قامت بها من قبل، إلا أن هذه الرؤية ليست رؤية إيديولوجية بل رؤية موضوعية عقلانية تقوم على التخطيط الإستراتيجي طويل المدى لتعظيم الإستفادة من قرارات تركيا وتتسم هذه الرؤية وفقا لأردوغان بالنشاط و الدينامية و الحسم و الحسابات العقلانية و الطابع التعددي ، حيث ذكر أردوغان في خطاب له في " 22 جانفي 2004 " أن التغير ضرورة لمواكبة الطابع المتغير للعالم وهو ما يفسر إعطاء الحكومة الأولوية لرؤية جديدة في السياسة الخارجية من أجل تحويل تركيا إلى قوة عالمية مؤثرة .

وقد أكد " **أحمد داوود أغلو**" كبير مستشاري رئيس الوزراء التركي و المنظر الأساسي للرؤية التركية الجديدة " أن العقد الذي أعقب الحرب الباردة مثل **عقدا ضائعا** بالنسبة لتركيا"، حيث تتبنى الأخيرة خلاله تصورا متكاملا مكتفية بسياسة " **ردود الأفعال**" أو " **الإستجابة للأزمات**" ، وعلى هذا الأساس تتمحور الرؤية التركية في ضرورة إمتلاك تركيا السياسة الخارجية لكل منطقة مع التكامل بين أبعاد هذه السياسة و مناطقها.

وحسب هذه الرؤية أعاد حزب العدالة و التنمية بزعامة رئيس الوزراء " **رجب طيب أردوغان**" صياغة العلاقات الخارجية لتركيا ساعيا أن تكون تركيا مركز إقليميا بما يعني أن توسع من دائرة علاقاتها الخارجية لتشمل إضافة إلى الغرب عدد أكبر من الدوائر ، لاسيما تلك تربطها بها روابط جيويوليتيكية، ثقافية و تاريخية وما وكما أكده "**داوود أوغلو**" في أغلب تصريحاته بأن تركيا من دولة مواجهة أو جسر تركيا دولة مركزية وفي هذا الإطار يقول " **رجب طيب أردوغان** " : « لقد إنتهى عهد التفكير الضيق و الإنطوائية بالنسبة لتركيا ، من الآن فصاعدا ستفكر تركيا بشكل أوسع و أكبر وستتحرك بأفكار سامية تليق بمكانتها الجيو إستراتيجية ورسالتها التاريخية آخذة بعين الإعتبار إمكاناتها الثقافية و الإقتصادية » .[1]

[1] – فتيحة ليتم ، **تركيا و الدور الإقليمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط** ، **مجلة المفكر** ، العدد الخامس ، 2011/09/05 ، ص 212 .

وعليه "تقوم السياسة الخارجية لحكومة حزب العدالة و التنمية على ما يعرف بمفهوم العمق الإستراتيجي و السياسة المتعددة الأبعاد التي تفترض رؤية تركيا لذاتها بإعتبارها دولة مركزية ".

فحسب " **أحمد داوود أغلو**" أنه يجب على تركيا إتباع سياسة " **صفر مشاكل**" مع جيرانها و أن تطور لنفسها عمقا إستراتيجيا في جميع علاقاتها وذلك من خلال إستخدام القوة الناعمة و الإرث الإستراتيجي للإمبراطورية العثمانية في الشرق الأوسط وهذا يعني أنه في الوقت الذي تواصل فيه تركيا جهودها في سبيل الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي و تحافظ على صلاتها بالولايات المتحدة الأمريكية وحلق شمال الأطلسي ، فإنها أيضا ستقرب إلى دول الشرق الأوسط و تجري محادثات مع الأطراف غير الحكومية الفاعلة مثل حركة حماس وحل كل النزاعات الإقليمية بما في ذلك قضية قبرص و أرمينيا المستعصيات و يرى وزير الخارجية التركي أن من شأن تركيا أن تصبح وسيطا و ضامنا و قوة إستقرار في المنطقة .

ففي أوائل سنة 2010 رأى أحمد داوود أن تركيا قد أصبحت على عكس ما كانت عليه إبان الحرب الباردة ، حيث كانت بمثابة الخط الأمامي للتحالف العربي ضد الإتحاد الأوروبي تقع في وسط مجموعة متنوعة من الأبراج الإقليمية وهذا يعني أن بإمكان تركيا ، بل يجب عليها أن تلعب دورا أكبر في تثبيت الإستقرار العالمي ومن خلال هذا نلاحظ إزدياد نشاط السياسة الخارجية التركية و يمكن ملاحظة هذا من خلال زيادة الزيارات الخارجية التي قام بها " **أحمد داوود أغلو**" لدول مختلفة نجد منها (27) منها إلى أوروبا و (28) إلى الشرق الأوسط و (18) إلى البلقان و (9) إلى آسيا و (17) إلى الولايات المتحدة ، فمن خلال مدة محدودة من الزمن و من خلال نشاط وزيرها الخارجي الذي لا يكل ولا يمل وضع داوود أغلو تركيا في قلب الأحداث سواء من خلال إقناع صربيا بالدخول في محادثات سلام في البلقان أم من خلال التفاوض مع الفضائل السنية و الشيعية في العراق أو من خلال محاولة تحريك عجلة السلام بين سورية و إسرائيل ناهيك عن دفع الإرتباطات الإقتصادية التركية في المنطقة إلى الأمام من خلال توقيع إتفاقيات الأعضاء الجمركي من الأردن ولبنان و سورية هذا عدا نجاحه في إبرام إتفاقات مع روسيا فيما يتعلق بالطاقة النووية و الطبيعية و تطبيعه للعلاقات مع أمريكا و اليونان و كردستان العراق و سوريا .[1]

[1] – المرجع نفسه ، ص 218.

وأوضح " أحمد داوود أغلو"على أن أهم أهداف السياسة الخارجية الجديدة لتركيا تتمثل في النقاط التالية :

1-أن تركيا تسعى جاهدة لخفض المشكلات مع دول الجوار المباشر لتركيا (أي مع اليونان و سوريا و إيران ، قبرص، أرمينيا و غيرها) .

2-تفعيل دورها وتوسيعه وذلك من خلال الإهتمام بمناطق الأزمات خارج دوائر الجوار المباشر لتركيا (أي تنشيط الدور التركي أزمات لبنان، الصراع الفلسطيني الإسرائيلي و أزمات القوقار و غيرها).

3-تعزيز علاقات تركيا مع شركائها العالميين على نحو أكثر توازنا (الإتحاد الأوروبي ، الولايات المتحدة الأمريكية ، روسيا ، التحالفات و المنظمات الدولية متعددة الأطراف).

4-التأكيد على تعزيز مكانة تركيا كفاعل عالمي مأثر يمتلك مصادر متعددة للقوة الرخوة .

وقد أشار أحمد داوود أوغلو إلى وجود أربعة مبادئ أساسية تشكل الرؤية التركية تجاه الشرق الأوسط تحديدا و هي :

1-العمل على ضرورة تحقيق الأمن المشترك للجميع ، بحيث يساوي الأمن الحقيقي لمجموعة هو أمن المجموعة الأخرى وتكلم هنا علىأن أمن فلسطين هو أمن إسرائل وأمن الشيعة العراقيين هو أمن السنة العراقيين وأمن المسيحي اللبناني ينبغي أن يكون أمن الشيعي و السني اللبناني و أمن العرب يجب أن يكون أمن الأتراك و الأكراد أو أي طرف آخر وبتطبيق هذا المبدئ يتحقق إستقرار المنطقة ويسهل العمل على تمتين العلاقات التعاونية وهذا مايصعب تحقيقه خاصة مع الظروف الإقتصادية والتغيرات السياسية التي تمر بها المنطقة

2-الإعتماد على سياسة الحوار والأساليب الدبلوماسية و السلمية في معالجة المشاكل التي تمر بها المنطقة

3-تعزيز التعاون و لإعتماد المتبادل بين إقتصاديات المنطقة بما يعود بالفائدة لجميع الأطراف .

4-الحفاظ على وحدة الكيانات القائمة و طابعها المتعدد في إطار التأكيد على التعايش الثقافي و التعددية. [1]

[1] – فاروق بدران ، المرجع السابق الذكر ، ص 39 .

وفي إطار منظمة المؤتمر الإسلامي وحول الصراع العربي الصهيوني أشار الحزب على تطوير علاقاته مع الأقطار العربية وأشار على أن إستمرار العنف في الشرق الأوسط قد أدى إلى شعور الحزب و الرأي العام التركي بالأسى العميق بسبب العلاقات التاريخية و الحضارية التي تربط تركيا بالمنطقة و إن حزبهم يعتقد أن تحقيق السلام هو المخرج الوحيد لهذا العنف .

ويمكن القول أن السياسة الخارجية التركية عرفت تغيرا واضحا في ظل حزب العدالة و التنمية من خلال عدة دوائر لاسيما الدائرة العربية ، الدائرة الآسيوية و الدائرة الأوروبية (البلقانية) بإعتبار أن معظم دول هذه الدوائر كانت تحت الإمبراطورية العثمانية سابقا وهو ما استدعى إحياء المد التاريخي و الثقافي لهذه الحضارة وهو ما دفعها في ظل متغيرات داخلية و خارجية البحث عن دور أساسي يتناسب وموقعها الجيوستراتيجي و قوتها الإقتصادية وثقلها السياسي و الدبلوماسي وثروتها الثقافية وتماسكها الإجتماعي للعب دور محوري مركزي مستقل نسبيا عن القوى العظمى في المنطقة. [1]

ومن أهم ماحققته السياسة الخارجية التركية ، مايلي :

1-قدرتها على التوفيق بين المتناقضات ونلاحظ هذا من خلال سعيها الدائم للإندماج في الإتحاد الأوروبي وكذلك من خلال نشاطها المتزايد في العالم العربي .

2-إستقبال إسطنبول الرئيس السوداني البشير في إطار القمة الإفريقية التركية 22 أغسطس 2008 برغم من إستصدار مذكرة توقيف دولية بحقه وكذلك نلاحظ تقارب وتعاون بين تركيا وإيران تمثل في تعاون إقتصادي في مجال الطاقة و التجارة وفي مجال الأمن ودعم إيران في الحصول على طاقة نووية لأغراض سلمية رغم التنافس القائم بينهما وهذا ما يأكد شجاعة السياسة الخارجية التركية.

3-توفيقها بين التحالفات الإستراتيجية و المصالح الوطنية فنجد هناك علاقات إستراتيجية متينة بين تركيا و إسرائيل ولكن سرعان ما تدهورت شعبية إسرائيل في تركيا مع حرب لبنان 2006 و مذبحة غزة أواخر 2008 إنتهاء بمذبحة " أسطول الحرية " الذي إستشهد فيه مواطنين أتراك .

---

[1] – طاهر بوساحية ، "**رؤية أوغلو للسياسة الخارجية الجديدة لتركيا**" ، 2009/10/31 ، http//www.aljazeera.net/porlat/templates/pocket pc/p4 تاريخ الإطلاع على الموقع 12:44 /02/03/2015

4-صحيح أن العامل الثقافي أثر على العلاقات العربية- التركية ، ولكن الأتراك لهم وعي كبير بالمصلحة الوطنية التركية السياسية و الإستراتيجية و الاقتصادية ليس فقط التركيز على القيم الحضارية و الدينية المشتركة حيث إستفادت تركيا من قوتها الإقتصادية وتأثيرها السياسي في خدمة مصالحها الإقتصادية عن طريق التعاون الإقتصادي التركي – العربي.

5-تميزت السياسة الخارجية التركية بالإستقلالية عن حلفائها الإستراتيجيين الولايات المتحدة الأمريكية وبرز ذلك بشكل واضح برفض تركيا (البرلمان التركي) عام 2003 السماح للقوات الأمريكية الغازية للعراق بالوصول عبر الأراضي التركية و هنا نلاحظ الجرأة والحنكة التي تمتلكها هذه السياسة.

6-إستفادت تركيا من دوائر الإنتماء المختلفة حيث عملت على الإستفادة من إنتماءاتها المتعددة جغرافيا وحضاريا و إقتصاديا وعسكريا وسياسيا من أجل تعزيز دورها الدولي القوي في كل دائرة تنتمي لها فجغرافيا تربط بين قارات العالم (آسيا و أوروبا و إفريقيا) وحضاريا تنتمي إلى الحضارة الإسلامية و الأوروبية و إقتصاديا وعسكريا بإنتمائها للدول الصاعدة إقتصاديا و عسكريا وسياسيا بإنتمائها للدول الديمقراطية العلمانية.

كل ذلك أعطى لتركيا أدوارا متعددة وزاد من قوتها وذلك من خلال تبني سياسة خارجية متعددة الأبعاد تهدف للتأثير في دوائر مختلفة ، فنجد تركيا تتحاور مع العالم العربي وتقوم بتمتين روابطها به وتعمل على تصفير مشكلاتها مع دول الجوار.

خلاصـــــــــة :

نلاحظ مما تقدم أن حكومة العدالة و التنمية حققت خلال مدة حكمها إنجازات كبيرة على المستوى الداخلي و الخارجي خصوصا وهذا ما يتضح من خلال أهداف سياستها الخارجية مع دول الجوار عموما و الدول العربية خصوصا ، فلقد أثبت حزب العدالة والتنمية من خلال هذه التجربة أنه الأقدر على التعبير عن تركيا في المستقبل مقارنة مع الأحزاب السياسية الأخرى ، فلم تأت خطة هذه الحكومة من فراغ بل سبقتها خطوات إصلاحية عديدة منذ وصولها إلى السلطة ، فقد شهدت السياسة الخارجية التركية ، منذ وصول حزب العدالة و التنمية إلى الحكم ، تغيرات عدة في التوجهات و التحركات وإذ باتت تعتمد على تعدد العلاقات وعدم حصرها في محور واحد ، الأمر الذي حول تركيا إلى مركز هام في السياسة الإقليمية و الدولية وفق معادلة مغادرة الأطراف و الإستقرار في مركز الأحداث وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال تنامي الدور التركي المعتمد على نظرية العمق الإستراتيجي التي جاء بها أحمد داوود أوغلو .